

مختصر نخبة الفكر

تصنيف: الإمام العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير (دراسة وتحقيق)

د. خديجة مالك الظهوري¹، د. إلهام مبروك²

¹قسم أصول الدين ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة

²قسم الثقافة الإسلامية ، كلية العلوم الأنسانية، الجامعة الأمريكية ، رأس الخيمة

¹البريد الالكتروني: kaldhuhoori@sharjah.ac.ae

²البريد الالكتروني : t.ilham@aurak.ac.ae

للاستشهاد بهذا المقال :

د. خديجة مالك الظهوري، د. إلهام مبروك، مختصر نخبة الفكر تصنيف: الإمام العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير (دراسة وتحقيق)

، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oij.v21i1.3230>

المستخلص:

يتناول هذا البحث تحقيق مخطوط مختصر نخبة الفكر للإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت 840 هـ)، الذي يعد أحد أبرز العلماء الذين اختصروا كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ). يهدف التحقيق إلى إبراز القيمة العلمية للمخطوط، ومدى إسهامه في إثراء علم مصطلح الحديث، كما يعالج مجموعة من الإشكالات البحثية، منها إثبات نسبة المخطوط لمؤلفه، وتقديم نموذج مبتكر للاختصار العلمي، وتقييم إضافاته العلمية المميزة. اعتمد فريق التحقيق على المنهج التاريخي لجمع النسخ الخطية وتحليلها، والمنهج الاستقرائي لبناء الأفكار وتحقيق النصوص، كما غني البحث بتعريف المؤلف من خلال ترجمة مختصرة، ووصف النسخ المعتمدة، وتحليل محتوى المخطوط، وشملت الدراسة نص المخطوط المحقق، مع خاتمة توضح أبرز النتائج، منها توثيق نسبة الكتاب، وإبراز الإضافات العلمية لابن الوزير، وتيسير استفادة الباحثين من هذا التراث القيم.

يسهم هذا العمل في إحياء التراث الإسلامي من خلال إخراج النصوص المخطوطة بأسلوب علمي موثق، مما يعزز مكانة الكتاب ويقدمه مرجعًا علميًا رئيسيًا في علم الحديث.
الكلمات المفتاحية: مختصر نخبة الفكر، علم مصطلح الحديث، محمد بن إبراهيم الوزير، الإضافات العلمية

Abstract:

This research focuses on the critical edition of the manuscript Mukhtasar Nukhbat al-Fikr by Imam Muhammad ibn Ibrahim al-Wazir al-Yamani (d. 840 AH), one of the prominent scholars who summarized the book Nukhbat al-Fikr fi Mustalah Ahl al-Athar by Imam Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH).. The study aims to highlight the scholarly value of the manuscript and its contribution to the enrichment of the science of Hadith terminology. It addresses several research questions, including verifying the manuscript's attribution to its author, presenting an innovative model of scholarly summarization, and evaluating its unique scientific contributions.

The research team employed the historical methodology to collect and analyze the manuscript copies and the inductive methodology to construct ideas and critically edit the text. The study also included a brief biography of the author, a description of the adopted manuscript copies, and an analysis of the manuscript's content. It culminates in the critically edited text and a conclusion summarizing the key findings, such as verifying the book's attribution, highlighting Ibn al-Wazir's scholarly contributions, and facilitating access to this valuable heritage for researchers. This work contributes significantly to the revival of Islamic heritage by producing a rigorously verified edition of a critical manuscript, thereby reinforcing the book's position as a primary academic reference in the science of Hadith.

Keywords: Mukhtasar Nukhbat al-Fikr, Hadith Terminology, Muhammad ibn Ibrahim al-Wazir, Scholarly Contributions

المقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد :

إن لكتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للعلامة الإمام أبي الفضل ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، منزلة لا تجارى بين كتب علم الحديث؛ فقد ذاع صيته، وشاع في الآفاق اسمه؛ وذلك أنّ مصنفه جمع فيه خلاصة التصانيف في علم مصطلح الحديث، وأورد فيه أهم مسائله بترتيب مبتكر ومنهجية محكمة، ولم يقتصر فيه على الجمع والاختصار، بل عمل على تحرير مباحثه، وأضاف إليه الفوائد الفريدة التي لا تكاد تجتمع لطالب العلم في كتاب واحد. وبذلك اكتسب كتاب (نخبة الفكر) الكثير من الإعجاب والإكبار من المشتغلين بعلوم الحديث، حتى اتجهت إليه الأنظار درساً وتعليماً وشرحاً واختصاراً وتحشيباً ونظماً.

وبدأ الاهتمام بهذا المصنف الجليل من حين ما صُنف، واحتلّ مع شرحه (نزهة النظر) مكان الصدارة في علوم الحديث، فاعتنى به المعاصرون للإمام ابن حجر ومن جاء بعدهم إلى زمننا هذا.

ومن هؤلاء الجلة من العلماء؛ العلامة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير المشهور بابن الوزير (ت 840 هـ)، حيث قام باختصاره، وتحرير عباراته، وبحث مسائل مصطلح الحديث التي عرض لها ابن حجر، فرجّح بين الأقوال الواردة فيها وأيد ابن حجر بالدلائل⁽¹⁾، معترفاً له بالسبق مصطحباً الثناء عليه، ونسبة الفضل إليه.

وزاد هذا المختصر شأواً وأبعد له الشأن تواضع مصنفه الذي يللمسه القارئ بين يدي ملحوظاته في مستهل الكتاب؛ حيث اعتذر اعتذاراً في غاية الأدب والتوقير عن تصرّف يسير أجراه قلمه على النخبة، بعبارات لطيفة هي في أوج البلاغة فقال:

لكنه بقي عليه فيه ما يقيه من العين ولا يشعر بمثله إلا في سواد العين⁽²⁾
كفوفة⁽³⁾ الظفر لا يدري بموضعها ومثلها في سواد العين مشهور

(1) للشيخ محمود شكري الألوسي (ت 1342هـ) اعتراضات كثيرة على كلام ابن حجر في النخبة أوردها في شرحه لمختصر الأحمدي المسمى "عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر"، وأشار إلى ذلك محقق الكتاب. ينظر: الألوسي . محمود شكري. إسلام بن محمود درباله. عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر. مكتبة الرشد. الرياض . السعودية. الطبعة الأولى. 2000 م. ص 13.

(2) جاءت بالعين المعجمة في النسخة المخطوطة، وعلى احتمال صحة النسخ يكون معنى الغين السحاب، قال ابن منظور: "الغَيْنُ لغة في الغَيْمِ، وهو السَّحَابُ". ينظر: لسان العرب. فصل الغين المعجمة. دار صادر . بيروت. الطبعة الثالثة. 1414 هـ . (316/13)، لكن الظاهر أنها تصحيف، وأصلها عين مهملة، ويكون المعنى: أن الكتاب على حسنه لم يستوف حقه من الكمال، بل فيه شيء يسير من الخلل يدق رصده، والتنبيه له لأنه خفي وأشبه بالسر الذي تخفيه العيون، فالسواد في اللغة يأتي بمعنى السرار، قال الأَصْمَعِيُّ: "الْبَيَودُ، بِكسْرِ البَيْنِ، البَرَارُ، يُقَالُ مَنُهُ: ساوَدْتُهُ مُساوِدَةً وسِوَاداً إذا سارَرْتَهُ" لسان العرب. فصل السين المهملة. (225/3).

(3) الغُوفُ: مَصْدَرُ الغُوفَةِ. يُقَالُ: ما فَافَتْ عَنِّي بِخَيْرٍ وَلَا رَجَرَ فَوْقاً، وَالاسْمُ الغُوفَةُ، وَهُوَ أَنْ يسألَ رَجُلًا فيقولُ بظُفرٍ إِبْهَامِهِ عَلَى سَنَابَتِهِ: وَلَا مثْلَ ذَا" لسان العرب. فصل الفاء. (274/9). كفوفة الظفر في بيت الشعر كناية عن الشيء الصغير الذي لا يؤبه له، وهو مثل مشهور يعرفه ويفهمه (سواد العين) أي جمهور الناس.

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية هذا التحقيق من خلال الآتي:

1. كونه متعلقاً بعلم مصطلح الحديث، وهو العلم الذي يتبوأً أسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف العصور، والعلم المرتبط بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي المتمثل في السنة النبوية الشريفة، وهو الذي يحمل في طياته أدق ميزان عرفته البشرية في التوثيق، والتقويم والتمييز بين المقبول من الحديث و المردود، وقياس درجاته ومختلف مراتبه، فهو يكتسب أهمية أولية من هذا الجانب.
2. المكانة العلمية المرموقة التي بلغها الإمام ابن الوزير اليماني، وما كان عليه من الحماس والصدق في الذود عن دين الحق، والدفاع عن سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فشهرة الإمام ابن الوزير جعلت الباحثين ينبرون لدراسة مؤلفاته، فاستحق مختصر النخبة نصيباً من ذلك الاهتمام وقدرراً من تلك العناية.
3. إنَّ تحقيق مخطوط هذا العالم الجليل في مصطلح الحديث، يعد إسهاماً مفيداً وجهداً مهماً، ينفض الغبار عن تراثنا العلمي المجيد، ويضيف إلى مكتبة العلوم الإسلامية قيمة علمية جديدة.

الدراسات السابقة وأسباب اختيار الموضوع:

- 1) لم يتناول أحد هذا المخطوط بالدراسة والتحقيق ولا يوجد مطبوعاً، وذلك في حدود اطلاع المحققين؛ فرجونا أن ننال شرف تحقيقه، والسبق إلى إخراجه للنور.
- 2) إنَّ إبراز جهد هذا العالم الفذِّ، وبيان مسلكه الذي اتبعه في اختصار نخبة الفكر من خلال إخراجه للناس وإيصاله لهم واضح الحروف والمعاني، يسهل على طلاب علوم الحديث تعلمه و تعليمه، أو حفظه لمن أراد ذلك.
- 3) إنَّ المشاركة في إثراء المكتبات الإسلامية بمثل هذه الكتب القيمة التي تعد نتاجاً أصيلاً للعلماء وموروثاً نفيساً، لهُ أكبر الأثر في إبراز معالم الحضارة الإسلامية وما وصلت إليه من التفوق العلمي، والدقة في تحرير مسائل العلم وتقعيد أصوله، ليحصل بهم الاقتداء وتحقق بهم الأسوة.

منهج الدراسة:

اعتمد فريق التحقيق في دراسة مخطوط مختصر نخبة الفكر أصالة على المنهج التاريخي من حيث الإجراء وذلك من خلال الاعتماد على الوثائق والنسخ المخطوطة في جمع مادة الدراسة، أما من الناحية العلمية فقد تم تفعيل المنهج الاستقرائي في بناء أفكار الدراسة وذلك من خلال جمع أجزاء المادة وملاحظة هيكلها للتوصل إلى الأحكام العامة و المقررة في غضون البحث. مشكلة الدراسة:

من خلال تحقيق المخطوطة، سعى فريق البحث للإجابة على الإشكالات الآتية:

1. من هو ابن الوزير اليماني وما جهوده في حفظ السنة؟
2. هل تصح نسبة مختصر نخبة الفكر محل الدراسة إلى العلامة ابن الوزير اليماني؟
3. ما الذي يجعل المختصر محل التحقيق متميزاً بين المصنفات التي عُنت بكتاب نخبة الفكر لابن حجر في علم الحديث؟
4. ما المنهجية التي تطلَّبها تحقيق مختصر نخبة الفكر للعلامة ابن الوزير؟
5. ما مدى إسهام ابن الوزير في تحرير مباحث علم الحديث وإضافة فوائد جديدة فريدة إلى هذا العلم الشريف؟
6. كيف يسهم تحقيق مخطوط ابن الوزير اليماني في انتشار الكتاب وتحواله إلى مرجع تعليمي أساسي في علوم الحديث؟
7. ما مدى إسهام النسخ المخطوطة المختلفة في توثيق الكتاب؟

أهداف الدراسة:

1. التعريف بالعلامة ابن الوزير اليماني من خلال الترجمة له.
2. إثبات نسبة المخطوطة محل الدراسة لابن الوزير اليماني.
3. تقديم مختصر نخبة الفكر لابن الوزير مرجعاً أساسياً في علم مصطلح الحديث، وإبراز مكانته العلمية.
4. اتباع المنهجية السليمة المعتمدة في التحقيق العلمي للمخطوطات بعيداً عن الأنماط التجارية التي لا تخدم إحياء التراث القيم للعلوم الإسلامية.
5. تسليط الضوء على الفوائد والمسائل الجديدة التي أضافها ابن الوزير إلى محتوى نخبة الفكر لابن حجر.
6. تيسير الاستفادة من مختصر ابن الوزير اليماني من خلال التنسيق والترتيب، ووضع عناوين لأبوابه ومسائله.
7. بيان الفروق بين النسخ المخطوطة، وتعزيز عملية توثيق الكتاب بذلك.

خطة البحث:

قد درج فريق التحقيق في هذه الدراسة على تقسيم البحث إلى:
المقدمة، وتضمنت: ذكر أهمية الموضوع، وخطة البحث بالإضافة إلى الكشف عن أسباب اختيار الموضوع.

القسم الأول، ويغطي جانب الدراسة كما يشتمل على التمهيد، وفيه:

1- ترجمة موجزة لابن الوزير.

2- وصف الكتاب وأهميته.

3- وصف النسخ الخطية.

4- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

5- منهج التحقيق.

6- صور من النسخ الخطية.

القسم الثاني، ويمثله النص المحقق (مختصر نخبة الفكر).

القسم الثالث، واشتمل على خاتمة الموضوع ، وبها أبرز النتائج.

ترجمة موجزة لابن الوزير

اسمه ونسبه:

هو عز الدين أبو عبدالله الحسيني اليماني الصنعائي، من آل الوزير، مجتهد باحث، من أعيان اليمن، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن المنصور بن محمد بن العفيف بن مفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن الإمام الداعي يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الناصر أحمد بن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً⁽¹⁾.
مولده:

مولده⁽²⁾ في شهر رجب من شهور سنة خمس وسبعين وسبع مئة بمجرة الظهراوين من شظب، وهو جبل عال باليمن⁽³⁾.

نشأته وأسرته :

نشأ في الظهراوين في بيت علم وفضل، من أسرة كريمة توارث أفرادها العلم وفنونه أباً عن جد واشتغلوا بالتصنيف واشتهروا به، فعم أبيه الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير، وقد قرأ عليه، وصنوه السيد جمال الدين الهادي تتلمذ عليه في علم الأدب وأخوه الهادي بن إبراهيم⁽⁴⁾.

ومن آبائه الكرام الذين ترمسوا في علم الأصول السيد الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني صاحب ((المجزي))، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان الحبشي صاحب ((صفوة الاختيار)).
وجده السيد العلامة يحيى بن منصور بن العفيف بن المفضل، وله مؤلفات في علم الأصول أيضاً⁽⁵⁾.

استظهر القرآن الكريم وجوده، وحفظ متون كتب الطلب من نحوٍ وصرفٍ ومعانٍ وبيان وفقه وأصول، ثم أخذ في قراءة شروحها المختصرة، ورحل إلى صعدة وأخذ عن شيوخها، ثم إلى صنعاء ثم إلى تعز ثم إلى مكة المكرمة، وقرأ على علمائها كما قرأ لنفسه كثيراً من

⁽¹⁾ ذكره الشوكاني مفصلاً منبهاً على غلط السخاوي في نسب ابن الوزير عندما ترجم له.

السخاوي. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. دار مكتبة الحياة. بيروت. (272/6). الشوكاني اليمني. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار المعرفة. بيروت. (81/2). الزركلي. الأعلام. دار العلم للملايين. 2002م. (300/5).

⁽²⁾ ذكره حفيد أخ ابن الوزير محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير (ت 897 هـ) وقال: "هكذا نقلته من خطه - رضي الله عنه - وحفظته من غيره من الأهل" ينظر له مقدمة تحقيق الروض الباسم. ابن الوزير. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم. اعتنى به علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. (24-25).

أما ما ذكره السخاوي بأنه وُلد تقريباً سنة (765 هـ) فوهم منه، كما نبّه إليه الشوكاني في (البدر الطالع) في ترجمته حيث قال: "وهذا التقريب بعيد والصواب الأول" (أي سنة 775 هـ).

⁽³⁾ شظب: جبل من بلد بني حجاج من ناحية السودة شمال غرب صنعاء على مسافة (100) كيلو متر تقديراً وقد خربت هجرة الظهراوين ولم يبق إلا أطلالها. ابن الوزير. محمد بن إبراهيم. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الثالثة. 1415 هـ - 1994م. 13/1.

⁽⁴⁾ ترجم له ابن حجر في إنباء الغمر وذلك قبل أن تعلق طبخته في العلم، أما ما ذكر من أن ابن حجر ترجم له في الدرر الكامنة فلا أصل له لأنها مُختصة بمن مات في القرن الثامن ولم يترجم لمن تأخر موته إلى القرن التاسع. الشوكاني. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. 82/2.

⁽⁵⁾ حكاه حفيد ابن الوزير في ترجمته له. مقدمة تحقيق الروض الباسم. ص 40 بتصريف.

العلوم؛ وكان عمدة قراءته علم أصول الفقه وعلم أصول الدين (علم لطيف الكلام)، فقد بلغ فيها الغاية القصوى ثم ترك علم الكلام وتحول إلى علوم الكتاب والسنة⁽¹⁾.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان عالماً مبرزاً في كثير من العلوم، وبخاصة علمي أصول الفقه وأصول الدين، نصابة شاعراً أديباً نحوياً، وكان له خط جميل. ومن أبرز ما يميز العلامة ابن الوزير على الصعيد العلمي جمعه بين العلوم العقلية والعلوم العقلية؛ قال عنه تلميذه محمد بن عبد الله الوزير: "كان رأساً في المعقول والمنقول، وإماماً في علمي الأصول"⁽²⁾، أي متمكناً من علوم الحديث ورجاله، متبحراً في السمعيات، على خلاف ما كان عليه أهل بلده الذين كانوا على مذهب فرقة الزيدية، حيث لا عناية لهم بهذه العلوم، وكذلك كان في العلوم العقلية فقد بلغ منها الذروة العليا ثم رجع إلى الكتاب والسنة وتمسك بها وناضل عنها.

قال ابن الوزير⁽³⁾: "رجعت إلى كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقلت: لا بد أن يكون فيها براهين وردود على مخالفني الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، فتدبرت ذلك فوجدت الشفاء كله، دقه وجله، وانشرح صدري، وصلاح أمري، وزال ما كنت به مبتلى، وأنشدت متمثلاً:

فألقت عصاها واستقرّ بها النوى كما قرّ عيناً بالإياب المسافر⁽⁴⁾

تصدى ابن الوزير لدعاة التقليد من أهل منطقته فرجع السنن، ونصر الحديث وأهله، ودعا إلى الاجتهاد، وحث على طلب العلوم الشرعية ورغب فيها وجعل عمادها الكتاب والسنة النبوية والآثار الصحابية.

وكان موصوفاً بسعة الحفظ وغازاة الاطلاع مما أبحر معاصريه. قال عنه الفقيه وجيه الدين عبدالرحمن بن أبي بكر العطاب: "الإمام الحافظ أبو عبدالله، شيخ العلوم وإمامها، ومن في يديه زمامها، قلّد فيها وما قلّد، وألقى جيد الزمان عاطلاً فطوّقه بالمحسن وقلّد. صنّف في سائر فنونها، وألّف كتباً تقدم فيها وما تخلف، وله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الباع المديد والشأو البعيد الذي ما عليه من مزيد، وله شعر تحسده زهر النجوم، وتود لو أتمّها في سلكه المنظوم"⁽⁵⁾.

ووصفه العلامة أحمد بن عبد الله الوزير⁽⁶⁾ في كتابه (الفضائل) بقوله: "وله في علوم الاجتهاد المحلّ الأعلى، والقدر المعلن، وبلغ مبلغ الأوائل، بل زاد، واستدرك، واختار وصنّف، وألّف وأفادَ وجمع وقيد، وبنا وشيد، وكان اجتهاده اجتهاداً كاملاً مطلقاً"⁽⁷⁾.

(1) ابن الوزير. العواصم من القواصم. 14/1-15.

(2) ابن الوزير. الروض الباسم. ص24.

(3) ابن الوزير. العواصم والقواصم. (201/1-201).

(4) روي أن عائشة تمثلت بهذا البيت حين اجتمع الأمر لمعاوية. ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب. 1387هـ. (162/19).

(5) ومنه قيل للرجل: إذا أقام بالمكان واطمأن به واجتمع إليه أمره، قد ألقى عصاه، وقال الشاعر الطويل: فألقت عصاها واستقرت بها النوى كما قر عيناً بالإياب المسافر) ابن سلام القاسم. غريب الحديث. تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد- الدكن. الطبعة الأولى. 1964م. (344/1)، فهذا البيت صار من جملة الأمثال التي تضرب لاستقرار الأمر بعد تنازع، واجتماع الناس على رجل بعد نزاع بينهم حول ذلك.

(6) ابن الوزير. الروض الباسم. (48/1).

(7) السيد الإمام الحجة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير الحسني اليمني مولده في ذي القعدة سنة (921هـ) انتهت إليه العلوم النبوية وتفجرت منه ينباع البلاغة والحكم العلوية، وكان موزعاً لأوقاته في الطاعات، وحج في سنة (984هـ)، وبعد رجوعه من مكة سكن مدينة صعدة، مات سنة (985هـ). الشوكاني. البدر الطالع. (36/2-37).

(8) مقدمة العواصم والقواصم. (17/1).

أما الشوكاني عند ترجمته لابن الوزير في البدر الطالع، فقد استند إلى إنتاجه العلمي ليدل على علو كعبه في العلم فقال: "ومن رام أن يعرف حاله ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاة فإنها شاهد عدل على علو طبقته فإنه يسرد في المسألة الواحدة من الوجوه ما يبهر لب مطالعه ويعرفه بقصر باعه بالنسبة إلى علم هذا الإمام"⁽¹⁾.

شعره:

لقد بلغ ابن الوزير في البلاغة والأدب شأوا بعيداً، فكان ينظم الشعر، وله ديوان "مجمع الحقائق والرفائق"، و تضمنت مؤلفاته من شعره الكثير⁽²⁾.

ومن رقائق شعره في بعده من الناس وانقطاعه أبيات كان كتب بها إلى السيد الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الهادي المفضل⁽³⁾ - رحمه الله تعالى - عقب دعوته:

أعادُ دَعني أري مهجتي أزوفَ الرِّحيل ولبس الكفن
وأدفن نفسي قبل الممات في البيت أو في كُهوف القنن

وله أيضاً في الدعاء إلى السنّة :

عليك بأصحاب الحديث الأفاضل تجذّ عندهم كلّ الهدى والفواضل

ومنها:

فلا تقتدوا إلا بهم وتيمّموا لهم منهجاً كالقدح ليس بزائل
ألم تر أنّ المصطفى يوم جاءه ال وليد بقول الأحوذّي المجادل
نكّب منهاج المرأ وتلا له من السجدة الآيات ذات الفواضل
ولم يجعل القرآن غير مصدّق إذا لم تقدمه دروس الأوائل

شبوخه:

تلقى ابن الوزير العلم عن كثير من مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدائن اليمنية ومكة، منهم :

- العلامة الهادي بن إبراهيم أخو ابن الوزير⁽⁴⁾
- القاضي العلامة علي بن عبد الله بن أبي الخير⁽⁵⁾
- السيد العلامة علي بن محمد بن أبي القاسم⁽⁶⁾
- العلامة عبد الله بن الحسن الدواري⁽¹⁾

(1) الشوكاني. البدر الطالع. (90/2) .

(2) كما في كتابه (مختصر الحديث) الذي تقدمه للقارئ.

(3) الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (775-840 هـ) الإمام الكبير المصنف في جميع العلوم، برع في العربية. الشوكاني. البدر الطالع. (122/1-126).

(4) نسبه ينتهي إلى صاحب الترجمة، ولد يوم الجمعة السابع والعشرين من محرم سنة (758هـ) بهجرة الظهر من شطب، من أكابر علماء الزيدية، وله نظم في غاية الحسن وبينه وبين علماء عصره مراسلات ومكاتبات ومشاعرات، واشتهر نكزه وطار صيته، مات يوم عرفة سنة (822 هـ). الشوكاني. البدر الطالع. (317-316/2).

(5) قرأ ابن الوزير علم الكلام عليه كشرح الأصول والخلاصة والغياسة وتذكرة ابن متويه. الشوكاني. البدر الطالع. (81/2).

(6) علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد العلامة الكبير مؤلف تجريد الكشاف التفسير المشهور، وروي أن له تفسيراً حافلاً في ثمانية مجلدات، مات سنة (837هـ). الشوكاني. البدر الطالع. (485/1).

- السيد العلامة الناصر بن أحمد، ابن أمير المؤمنين المطهر (2)

- محمد بن عبدالله بن زهير في مكة (3)

- نفيس الدين العلوي (4)

تلاميذه والعلماء الذين تأثروا بمدرسته الفكرية:

بلغ الإمام محمد بن الوزير من معرفته السنة وعلومها ما جعله أبرز علمائها على الإطلاق، وكان عالماً ربانياً صادقاً في طلب الحق، طويل النظر في أدلة العلم، فلم يلبث أن أوصله علمه إلى التحول عن المذهب الزيدي إلى مذهب أهل السنة والجماعة، فنبدت التقليد، داعياً إلى الاجتهاد والرجوع إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ والنظر فيها، والعمل بها، بدلاً من آراء الرجال ومتابعة الآباء والمشايخ؛ مما أشعل جذوة العداء في قلوب علماء الزيدية ومشائخهم، خاصة وأنه لما تبين له الحق صدع به وبيّنه للناس، فما كان من العلماء المقلدين في عصره - خاصة شيخه علي بن محمد بن أبي القاسم - إلا أن أشهروا عليه العداء، والقدح، والتجريح، وأطلقوا ألسنتهم عليه بالسب والشتم (5)، فقد كان الإمام المجتهد من جهابذة المذهب الزيدي وأعلامه، وكانوا يفخرون بانتسابه إليهم (6).

تلاميذه:

تخرج على كتب ابن الوزير اليماني وتأثر بفكره نخبة من علماء بلده من بعده، وساروا على نهجه فرفعوا لواء السنة وجاهدوا ألوية البدعة، ومن أشهرهم:

- الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلال (7)

- محمد بن علي بن قيس

(1) عبدالله بن الحسن اليماني الصعدي الزيدي الملقب الدواري (715-800 هـ)، قرأ على علماء عصره وتبحر في غالب العلوم وصنف التصانيف الحافلة منها في الأصول (شرح جوهرة الرصاص) وهو أحسن شروحها وله مصنفات أخرى. الشوكاني. البدر الطالع. (382-381/1).

(2) الناصر بن أحمد بن المطهر بن يحيى الحسيني (ت 802 هـ) فاضل زيدي، من أهل صنعاء، له (سيرة مختصرة) أجمل فيها أخبار المطهر بن يحيى وولده المهدي بن المطهر وولده الواثق. الزركلي. الأعلام. (347/7).

(3) محمد بن عبدالله بن زهير بن أحمد القرشي المخزومي المكي القاضي العالم (ت 817 هـ)، قاضي مكة وخطيبها وفقهه الحجاز ومفتيه وحافظه، سمع على الشيخ خليل المالكي وعلى الشيخ عبد الله الياضي وعلى القاضي عز الدين ابن جماعة ورحل إلى القاهرة ودمشق وحلب والإسكندرية وغيرها وحصل الأجزاء، ونسخ، وكتب الكثير بخطه الدقيق الحسن، وبرع في الفقه والحديث. ابن قاضي شعبة. طبقات الشافعية. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى. 1407 هـ. (55-54/4). العكري الحنبلي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير. بيروت. الطبعة الأولى. 1986 م. (18/9).

(4) سليمان بن إبراهيم بن عمر بن علي العلوي الحافظ نفيس الدين اليميني الصوفي الحنفي كان مدرساً في صلاحية زييد ولد سنة (745 - 815 هـ)، من تصانيفه إرشاد السالكين في التصوف. الباباني البغدادي. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. وكالة المعارف. اسطنبول. 1955 م. (402/1).

(5) إسماعيل بن علي الأكوخ. هجر العلم ومعاقله في اليمن (ط1). ج3. ص1367-1376.

موسوعة أعلام اليمن ومؤلفيه. مؤسسة إبداع للثقافة والآداب والفنون. رقم العلم (8753). (الوزير) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الوزير. نسخة محفوظة 2021-06-23 على موقع واي باك مشين.

اتجاهات التفسير في اليمن من القرن الثالث الهجري حتى القرن العاشر الهجري. مجلد 1. صفحة 138. الباب مؤرشف من الأصل في 2023-02-28.

(6) اتجاهات التفسير في اليمن من القرن الثالث الهجري حتى القرن العاشر الهجري. مجلد 1. صفحة 138. الباب مؤرشف من الأصل في 2023-02-28.

(7) الحسن بن أحمد بن محمد بن علي، الحسيني العلوي، المعروف بالجلال: فقيه عارف بالتفسير والعربية والمنطق، ولد ونشأ في هجرة رُغَافَة (بين الحجاز وصعدة)، وتثقل في بلاد اليمن، واستوطن (الجراف) ومات فيها، له شروح وحواش ومختصرات، وشعر وأدب. ينظر: الزركلي. الأعلام. (182/2).

- يحيى بن الحسين بن القاسم
- صالح بن مهدي القبلي
- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، وهو وارث علوم ابن الوزير، وشارح كتبه.
- محمد بن علي الشوكاني .
- محمد بن عبد الملك الأنسي .
- أحمد بن عبد الله الجنداري .
- عبد الله بن محمد العيزري.
- حسين بن أحمد بن قاسم الخوثي .

مؤلفاته:

للإمام ابن الوزير مصنفات عديدة ومجموعات مفيدة، نقتصر على ذكر المطبوع منها، وما وقف عليه مخطوطاً في مظانه⁽¹⁾:

- 1- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (مطبوع).
- 2- الروض الباسم (منتزع من كتاب العواصم والقواصم) (مطبوع) .
- 3- البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع (مطبوع) .
- 4- تنقيح الأنظار في علوم الآثار (مطبوع مع شرحه توضيح الأفكار للصنعاني) .
- 5- الأمر بالعزلة في آخر الزمان (مطبوع) .
- 6- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان (مطبوع) .
- 7- قبول البشرى بالتيسير لليسرى (مخطوط) .
- 8- حصر آيات الأحكام الشرعية (مخطوط) .
- 9- مجمع الحقائق والرفائق (مخطوط) .
- 10- التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية (مخطوط) .
- 11- كتاب القواعد (مخطوط) .
- 12- الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور (مخطوط) .
- 13- الآيات المبينات لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ المدثر: 31 (مخطوط)
- 14- بحث حول قوله تعالى: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَيْهِ أَحَدًا﴾ الجن: 26 (مخطوط) .
- 15- تحرير الكلام في مسألة الرؤية وتجويده، وذكر ما دار بين المعتزلة، والأشعرية (مخطوط) .
- 16- تخصيص آية الجمعة (مخطوط) .
- 17- جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين في تقدير الدرهم والأوقية (مخطوط) .
- 18- الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور (مخطوط) .

⁽¹⁾ للوقوف على جميع مصنفات ابن الوزير مع تفاصيل أماكن المخطوط منها، تنظر مقدمة الروض الباسم (35/1).

- 19-رسالة جلييلة في ثلاث مسائل؛ في أن الفطرة من البر، وفي حمى الأراك، وفي نكاح اليتيمة (مخطوط).
- 20-رسالة في زكاة الفطر(مخطوط).
- 21-رسالة في شرح وتفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام"⁽¹⁾ (مخطوط).
- 22-رسالة في بيان جواز إقامة الجمعة من غير إمام (مخطوط).
- 23-شرح أبيات في التصوّف (مخطوط).
- 24-مثير الأحزان في وداع رمضان (مخطوط).
- 25- مختصر في علم الحديث له عدة نسخ في ((الجامع الكبير)).
- 26- مسائل شافيات وبالمطالب وافيات فيما يتعلق بآيات كريمة قرآنية تدلّ على الله المعبود، وصدق أنبيائه المبلغين عنه (مخطوط) .
ولابن الوزير مصنفات أخرى كثيرة ذكرها في مصنفاة أو ذكرها من ترجم له من علماء بلدته.
- وفاته:**

قبل أن توائي ابن الوزير المنية، أقبل رحمه الله على العبادة وانقطع عن الناس وفي اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم غرة سنة أربعين وثمان مئة، كانت وفاته، في العام الذي وقع فيه الطاعون، وهلك فيه الناس.
وذكر أن وفاته كانت في 15 شعبان 897هـ⁽²⁾، لكن الصحيح الأول كما في الكتب التي ترجمت له وهو التاريخ الذي ذكره حفيد أخيه، وجزم به الشوكاني وصديق حسن خان من علماء بلدته.
وقد وقعت أغلاط في ترجمة ابن الوزير؛ في تاريخ مولده وتاريخ وفاته كما وقع الخلل في تعداد كتبه وفي أسمائها من بعض المعاصرين، وفي ذكر من ترجم له أيضاً.

2. وصف الكتاب، وأهميته

أ. اسم الكتاب:

(1) جزء من حديث أبي موسى مرفوعاً: "إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القنيط ويضعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور. (وفي رواية أبي بكر: النَّارُ) لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْفِهِ". أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الإيمان (٧٩). باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه" مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة. 1955 م. (293).

(2) هجر العلم ومعاقله في اليمن. إسماعيل بن علي الأكوغ. دار الفكر المعاصر ببيروت. ودار الفكر بدمشق. الطبعة الأولى. 1995م. (1/ 450 - 451).

كتب على طرة نسخة جامعة الرياض المعتمدة: "المختصر البديع"، لمولانا الإمام الشهير بالعلم الغزير محمد بن إبراهيم رضوان الله عليه، وضعه على نخبة ابن حجر ولم يضع له اسماً.

وكتب على طرة نسخة مكتبة الدولة: "مختصر في علم الحديث" للسيد الكبير الحبر الفهامة إمام المحدثين محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي رحمهم الله تعالى وأعاد علينا من بركاتهم آمين.

بينما كتب على طرة نسخة: مكتبة الشيخ وليد عبد الرحمن سعيد الربيعي "مختصر في علوم الحديث" للإمام الحافظ محمد بن إبراهيم رضي الله عنه.

وجاء ذكر الكتاب أيضاً بعنوان: "المختصر في أصول الحديث" في (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي) قسم المخطوط/الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله (1675/3) ونصه: "نخبة الفكر: اختصرها ابن الوزير بعنوان "المختصر في أصول الحديث" انتهى. ويرى فريق التحقيق أنّ ابن الوزير لم يسم كتابه هذا، وإنما اختيرت له أسماء من قبل النسخ منسوبة لمحتوى الكتاب، ولذلك اعتمدنا تسميته بما يدل عليه محتواه: "مختصر نخبة الفكر لابن حجر".

ب. محتوى الكتاب:

بيّن الناسخ أنّ مؤلف هذا الكتاب محمد بن إبراهيم اختصر هذا المختصر من كتاب نخبة الفكر لابن حجر، ثم شرع في سرد الأنواع وفق ترتيب كتاب ابن حجر، بعبارة دقيقة مهذبة، استوفى فيها مقصود ابن حجر.

وقد حذف المصنف الأمثلة على الأنواع فجاء هذا المختصر في نحو عشر الأصل.

وفي هذا المختصر يذكر المصنف تحت كل نوع تعريفه ومراده، مع بيان أصحاب الأقوال إن وجد، مبيّناً الراجح منها بالدليل.

ج. أهمية الكتاب:

تكمن أهمية "مختصر نخبة الفكر لابن الوزير" في أمور:

1- أهمية الأصل الذي اختصره المؤلف وهو كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) الذي جمع فيه ابن حجر مقاصد الأنواع

التي عند ابن الصلاح، وزاد عليها أنواعاً لم يذكرها، فاحتوى على أكثر من مائة نوع من أنواع علوم الحديث، وأثنى عليها العلامة ابن الوزير نثراً ونظماً.

ولا شيء أدل على مكانته العلمية من بلوغ عدد الكتب التي خدمت (نخبة الفكر) حوالي ستين مؤلفاً وهذا يؤكد على أهمية الأصل.

2- إنّ العلامة ابن الوزير؛ مؤلف هذا المختصر، صاحب تصانيف فريدة ، جمع بين فنون شتى؛ فهو فقيه، ومحدّث، ولغوي،

وأصولي، ممّا أهّلّه لاختصار كتاب ابن حجر نخبة الفكر ، وهو أيضاً ممن علا كعبه في علم الحديث على وجه الخصوص، كما يشهد بذلك كتابه " تنقيح الأنظار في علوم الآثار".

3. وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية وصفها كالآتي:

النسخة الأولى: مصورة عن نسخة نفيسة من مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات رقم 2454، وقد ضمت الآن إلى مركز جمعة الماجد- دبي تحت رقم 589521 .

وتقع في ست ورفات، ومقاسها 14 × 20,7 سم، وفي كل صفحة خمس وعشرون سطرًا ما عدا الصفحة الأخيرة ففيها ستة عشر سطرًا، وقد كتبت بخط نسخي مقروء.

وناسخها هو عبدالرحمن بن محمد حيث كتب في طرة المخطوط: "هذا المختصر البديع لمولانا الإمام الشهير بالعلم العزيز محمد بن إبراهيم رضوان الله عليه" (1). وفي نهايته كتب: "فرغ من نسخها يوم الاثنين غرة شهر رمضان المعظم أحد شهور سنة 1023 هـ العبد المفتقر إلى الله عبدالرحمن بن محمد عامله الله بإحسانه".

ولم يعن الناسخ بإعجام شكل النص، وأشار إلى مقابلة النسخة على نسخة مصححة؛ ذكر ذلك في آخر المخطوط في عبارة: "بلغ مقابلة على نسخة صحيحة بحمد الله ومنته".

وقد كتب الناسخ أهم الأنواع في مصطلح الحديث باللونين الأحمر والأسود العريضين، وهي مثبتة في هذا الكتاب بالخط العريض.

كما لاحظنا عدداً من السقط، وقد أحقه الناسخ في مواضع متفرقة من المخطوط، وأتبعه بعلامة التصحيح "صح".

والنسخة كاملة، ترقيمها دقيق.

النسخة الثانية: مصورة عن نسخة نفيسة من مكتبة الدولة رقم Glaser-234، و ضمت الآن إلى مركز جمعة الماجد- دبي تحت رقم 662962.

وتقع في أربع ورفات، وفي كل صفحة ثلاثون ونيف سطرًا، وقد كتبت بخط نسخي مقروء، وهي من نسخ أحمد بن أحمد الصربي، كما هو مثبت في نهاية المخطوط في عبارة: "ذكر القاضي العلامة، صفي الإسلام والدين أحمد بن محسن الصربي رحمه الله تعالى كتبه أحمد بن أحمد الصربي وفقه الله لصالح الأعمال.. بتاريخ شهر رجب سنة 1233 هـ".

وقد اعتنى الناسخ بإعجام شكل النص، مع ضبط كثير من كلماته بالشكل، ووقفنا في النسخة على إشارات تفيد أنها قوبلت بأصل، كما كتب الناسخ أهم الأنواع في مصطلح الحديث بوضع خط أحمر أعلى الأنواع والنقاط المهمة على عادة المحدثين، واقتصرنا في هذا الكتاب على تحديد الأنواع بالخط العريض.

لاحظنا عدداً أكبر من السقط مقارنة بالنسخة "أ"، وقد أحقه الناسخ في مواضع متفرقة من المخطوط، وأتبعه بعلامة التصحيح "صح". تميزت النسخة "ب" بتوضيح بعض ما دقّ من المصطلحات في الحواشي، أثبتنا ما أمكننا تبينه، وأعرضنا عما لم تبينه؛ بسبب كون الكلمات مطموسة، أو ممسوحة، أو غير واضحة.

النسخة الثالثة: مصورة عن نسخة أصيلة من مكتبة الشيخ وليد عبدالرحمن سعيد الربيعي حيث كتب على أول صفحة "بملك وليد عبد الرحمن سعيد الربيعي"، وهي عبارة عن رسالة ضمن مخطوطة كبيرة باسم: مجموع رسائل ابن الوزير تحتوي على رسائل الإمام ابن الوزير وكتبه، وعدد صفحات المخطوطة الإجمالية 456 صفحة.

(1) انظر عبارة الناسخ كاملة في أول النص المحقق.

يقع هذا المختصر في ثلاث ورقات تبدأ من صفحة 186 إلى صفحة 191، وفي كل صفحة ثلاثون سطراً، وقد كتبت بخط نسخي مقروء، وهي من نسخ المعتز محمد رضي العمر: قرأه في يوم الخميس 3 شهر ذي الحجة الحرام سنة 1233 هجرية، وجاء فيها: (تم رقم هذا المختصر المبارك بحمد الله، وحسن توفيقه في يوم الخميس الثاني والعشرون من شهر جمادى الأول سنة 1253 هجرية). وقد اعتنى الناسخ بإعجام شكل النص، مع ضبط كثير من كلماته بالشكل، ووقفنا في النسخة على إشارات تفيد أنها قوبلت بأصل. كما لاحظنا عدداً أكبر من السقط مقارنة بالنسختين "أ" و"ب"، وقد ألحقه الناسخ في مواضع متفرقة من المخطوط، وأتبعه بعلامة التصحيح "صح". وورد في أسفل كل صفحة الإشارة إلى رأس الصفحة التي تليها، وفي النسخة "ج" توضيح لبعض المصطلحات في الحواشي، وقد أثبتنا منها ما أمكننا إثباته.

4. توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

هذا الكتاب بحمد الله صحيح النسبة إلى مصنفه لأمر عدة منها:

1. وجود اسم المصنف على غلاف النسخ الخطية.
2. أشار الإمام الصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" - وهو شرح لكتاب ابن الوزير تنقيح الأنظار في علوم الآثار - إلى هذا المختصر بقوله: " ولذا قال المصنف في مختصره عن الجماهير: إذ لو اشتهر أي الذي تفرد بالرواية عنه والتوثيق واحد لأمكن القدح فيه انتهى."⁽¹⁾
3. جاء في (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط/الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله (1675/3): "نخبة الفكر/ اختصرها ابن الوزير بعنوان المختصر في أصول الحديث" انتهى .
4. وفي المصدر نفسه (1092/2): "علوم الحديث، ابن حجر العسقلاني اختصره ابن الوزير بعنوان: "مختصر في علوم الحديث" انتهى.
5. جاء في "جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، الطبعة 2، إصدارات الجمع الثقافي(3/2347): "اختصر نخبة الفكر محمد بن إبراهيم المتوفى سنة 840 هـ، ونسب هذا القول للشوكاني في البدر الطالع"⁽²⁾.

5. منهج التحقيق

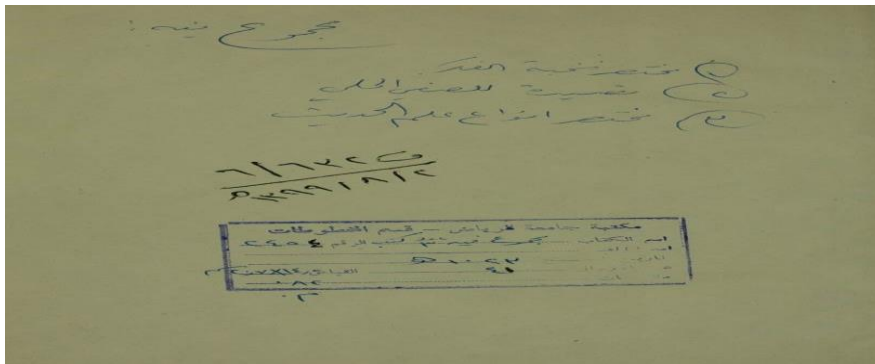
⁽¹⁾ الصنعاني. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية- بيروت. 1997م. (117/2).

⁽²⁾ لم نقف على نسبة الكتاب إلى ابن الوزير في البدر الطالع.

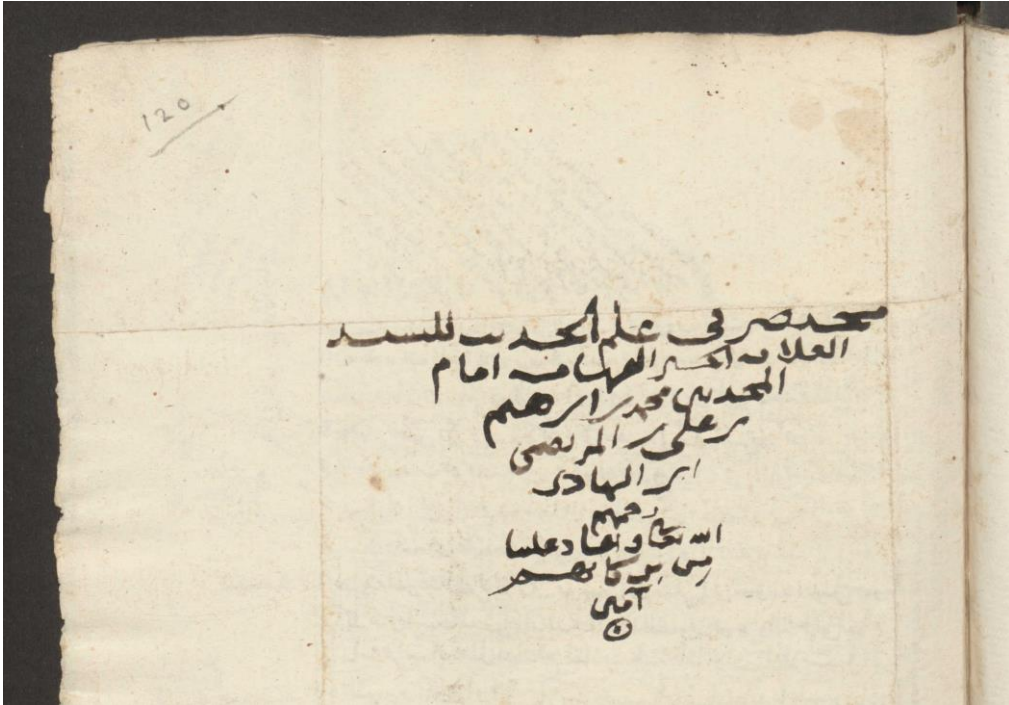
اعتمد فريق التحقيق في العمل على ثلاث نسخ خطية من هذا الكتاب، منتهجاً الطريقة الآتية:

1. مقابلة النسخ بعضها ببعض.
2. اتخذنا من نسخة مكتبة جامعة الرياض أصلاً ورمزنا لها بالنسخة "أ" ؛ لتقدمها في التاريخ.
3. ما كان في النسخة الثانية، المرموز لها بالنسخة "ب"، ولم يكن في الأصل أثبتناه بين معقوفتين [] ، وما كان في النسخة "ج" دون الأصل أثبتناه بين مزدوجين (()) وأشرنا إلى ذلك.
4. ما كان في الأصل، ولم يكن في النسخة الثانية، جعلناه بين هلالين () ، وأشرنا إلى ذلك.
5. ضبطنا الكلمات غير المضبوطة بالشكل إن كانت مما قد تشكل قراءتها، كما أننا رمزنا للكلمات التي لم نتبينها بالرمز (...) وهي نادرة جداً.
6. أثبتنا الهمز، وما كان مهملاً حققناه ومثاله: وردت كلمة (أجأت) هكذا: (ألجت) في المخطوط، وكلمة (بناء) هكذا: (بنأ) ، و(كبائر) هكذا (كباير)، وقد أثبتناها بالرسم الإملائي المعاصر على ما ذكر.
7. التزمنا قواعد الإملاء المعاصر، مثاله: وردت كلمة (خطأه) في المخطوط بالرسم المذكور، وقد قمنا بكتابتها بالرسم: (خطؤه).
8. وضعنا علامات الترقيم في مواقعها المناسبة.
9. قمنا بتخريج الأحاديث.
10. قسّمنا المتن إلى فقرات ووضعنا عنواها كاشفاً لكل فقرة.
11. ترجمنا للأماكن وبعض الأعلام الذين وقفنا عليهم في كتب التراجم.
12. وضعنا فهراس في نهاية الكتاب.

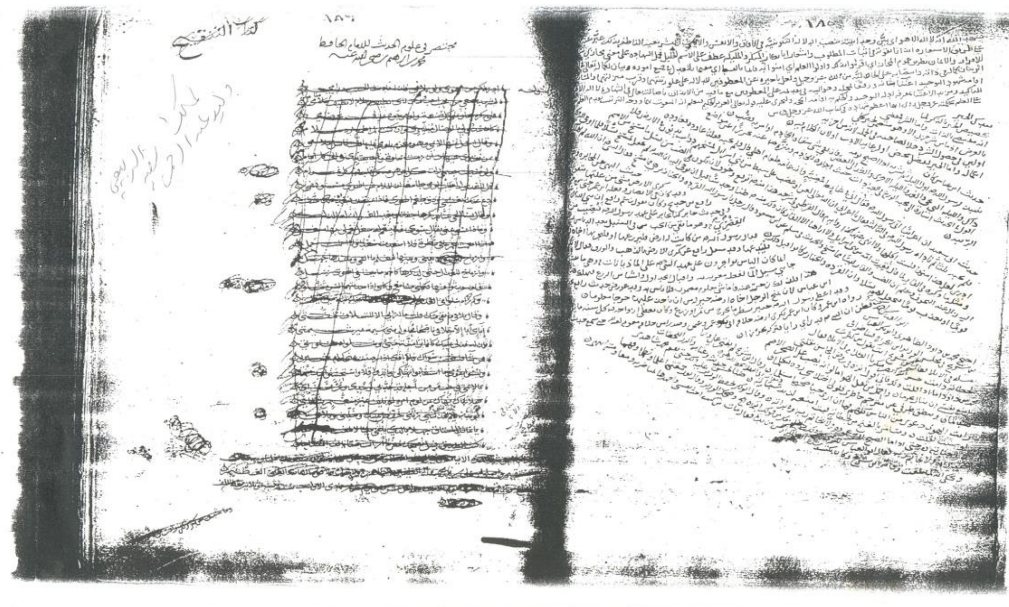
6- صور من النسخ الخطية:



نسخة - أ -



نسخة - ب -



نسخة - ج -

ثانياً. النص المحقق

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم [وبالله أستعين وعليه أتوكل] (1)، ((وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله وسلم)) (2)، اللهم يسر وأعن يا كريم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم (3) على سيدنا محمد وآله أجمعين ((الطيبين الطاهرين)) (4)، أما بعد:

فإنَّ الإمام العلامة الحافظ أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر، نفَّس الله في مدَّته، كتب في سَفَره إلى مكة المشرفة، سنة سبع عشرة وثمانمائة (5)، مختصراً بديعاً في علوم الحديث.

فوقفتُ عليه وقوف شحيح ضاع في الثُّرْبِ خاتمهُ فوجدته كما قيل:

أبلغُ العلم وأشفاهُ لأدواءِ الفؤاد

اختصاراً في جلاءٍ وبلاغٍ في مُرادٍ (6)

لكنَّه بقى فيه ما يقيه من العيْنِ

ولا يُشعَّرُ بمثله إلا في سوادِ الغيْنِ

كفوفة (7) الظُّفرِ لا يدرى بمَوْضِعِها

ومثلها في سوادِ العيْنِ [اللَّيْل] (8) مشهور

وذلك لكثرة اشتغاله في أوان ارتحاله، لا لفُصوريِّ في عِرْفانِهِ، فهو إمامُ زمانه.

فَرَأَيْتُ أَنْ أَقْلِلَ مِمَّا [فيما] (9) وقع نقدي عليه، فأما الإحصاءُ فلا سبيل [لي] (10) إليه؛ إذ السَّهْوُ والخطأُ والتَّسْيَانُ من صفةِ كلِّ إنسانٍ، فأتدللُّ عليه بزيادةٍ يسيرةٍ أو تحريرِ عبارةٍ عدلاً لا عدوياً؛ لاعترافي أنَّ الكتابَ كتابُهُ لفظاً ومعنى ونصاً لا فحوى (11)، ليس لي فيه حقٌّ ولا رَجْوَى ولا شبهةٍ ولا دَعْوَى، إلا ما زدته فيه من الدلائل؛ غيرَةً على دعاويه العواطل من مشابحتها للدعاوي البواطِل.

(1) في النسخة "ب" فقط.

(2) في النسخة "ج" فقط.

(3) بدون وسلم في النسخة "ج".

(4) في النسخة "ج".

(5) سقط في النسخة "ب".

(6) نسب الشعر إلى ابن سعيد بن الحميري، وفي النسخة "ج" صرَّح باسمه العامل نشوان بن سعيد الحميري .

(7) ورد في النسخة "ب" شرح كلمة فوفة الظفر: (أي قشرة الظفر) .

(8) في النسخة "ب" فقط .

(9) في النسخة "ب" فقط .

(10) في النسختين "ب" و "ج" .

(11) تستقيم العبارة بحذف لا النافية من قوله: (ونصاً لا فحوى) لتصبح: "لاعترافي أنَّ الكتابَ كتابُهُ لفظاً ومعنى ونصاً وفحوى" ويبدو أن لا النافية مقحمة من الناسخ.

معرفة صحة الحديث:

فأقول الحديث إما أن نُعلم صحته بكثرة رواته، فهو المتواتر ((يشترط فيه الإسناد إلى المعلوم بإحدى الحواس قاله أحمد⁽¹⁾) في كتابه القواعد⁽²⁾، أو بالقرائن على قول، فهو المعلوم بالقرائن⁽³⁾، ويعرّف وجوده في الشرع، أو بالنظر وهو ما حكم بصحته المعصوم، ظناً على قول، وهو المتلقى بالقبول⁽⁴⁾ [فيفيد العلم اليقيني النظري]⁽⁵⁾؛ والصحيح الذي عليه المحققون أنه ظني (فعلى رأي الجمهور أنه لا يفيد المتلقى بالقبول إلا الظن ما لم يتواتر)⁽⁶⁾، كما عزاه النواوي إلى المحققين والأكثرين؛ وسر المسألة: هل تجوز الخطأ في ظن المعصوم يناقض العصمة؟⁽⁷⁾؛ والحق أنه لا يناقضها⁽⁸⁾ حيث يكون خطؤه فيما طلب لا فيما وجب⁽⁹⁾، ولا يوصف خطؤه حينئذ بقبح كتحري (كالخطأ في تحري)⁽¹⁰⁾ القبلة، ووقت الفطر والصلاة وعدالة ((كالخطأ في عدالة))⁽¹¹⁾ الشاهد ورمي ((كالخطأ في رمي)) الكافر⁽¹²⁾ [أي كالخطأ في تحري هذه الأشياء]⁽¹³⁾، لنا [السمع والعقل]⁽¹⁴⁾ لو وجب القطع بانتفائه أي الخطأ في ظن المعصوم لبطل كونه ظناً⁽¹⁵⁾، والفرض أنه ظنٌ هذا خلفٌ، ولوجوب الترجيح عند تعارض المتلقى بالقبول، ولا ترجيح مع القطع.

ومن السمع قول يعقوب -عليه السلام- في قصة أخي يوسف بنيامين: ﴿قَالَ بَل سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ يوسف: 18 كما قال ذلك في قصة يوسف، وقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ الأنبياء: 79، وحديث: (إنما أقطع له قطعة من نار)⁽¹⁶⁾، وأحاديث سهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة.

(1) الظاهر أنه يقصد الإمام أحمد بن عبد الحليم، شيخ الإسلام ابن تيمية في قواعد النورانية.

(2) في النسختين "ب" و "ج".

(3) ونسب هذا القول إلى صمد الدين في شرح المنتهى في النسخة "أ" وجاء في نسخة "ج": (بل قال صمد الدين في شرح المنتهى أن ذلك لا يوجد في الشرع، وأنه لا يشترط عدالة المخبر فيما يعلم بالقرائن).

(4) في النسخة "ج" كالأمة إذا تلت بعض الأحاديث بالقبول.

(5) في النسختين "ب" و "ج".

(6) سقط في النسخة "ب" ومثبت معظمه في النسخة "ج".

(7) جاء في النسخة "ب" بل قال بعض المحققين إن ذلك لا يوجد في الشرع.

(8) فيخطئ ظنه بمطلوبه لا لمطلوب الله منه، ولا يناقض ذلك العصمة، فيجوز على المعصوم أن يخطئ ظنه.

(9) جاء في حاشية النسخة "ب" فيجوز الخطأ في ظنه.

(10) في النسخة "ج" فقط.

(11) في النسخة "ج".

(12) في النسخة "ج".

(13) في النسخة "ب".

(14) في النسخة "ب".

(15) جاء في النسخة "ج" قال في تنقيح الأنظار: " حاصل الجواب أن المعصوم معصوم في ظنه عن الخطأ الذي خلا من الصواب، لا عن الخطأ الذي خلا من الإصابة كالخطأ في رمي الكافر، وفي الحكم بشهادة..."

(16) جزء من حديث أخرجه الشيخان في صحيحهما بلفظ متقارب عن أم سلمة، أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: « إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » البخاري. دار طوق النجاة . بيروت . الطبعة الأولى.

1422 هـ . دار ابن كثير . 1414 هـ / 1993 م . (2680) (2458) (6966) (7169) (1718) (7185)، ومسلم (1713).

ولا يمنع أن يدخل في الظن استدلال الأمة- أي في الظنّيات- ثم يجب القطع باتباعهم كخبر الواحد⁽¹⁾ ((لأننا متعبدون بالعمل بخبر الواحد وإن جوزنا الخطأ فيه فيكون (..)))⁽²⁾ وطرق الفقه؛ ولذلك سميّ الفقه علماً فبطل القطع بأن حديث البخاري ومسلم معلوم كما ظنه ابن الصلاح، وابن طاهر ((محمد بن طاهر المقدسي))⁽³⁾، وأبو نصر ((عبد الرحيم بن عبد الخالق))⁽⁴⁾، وإن لم نعلم صحته فأحاد، والعمل به واجب لإجماع الصحابة المعلوم، وإرساله صلى الله عليه وسلم الأحاد، وتقريره المسلمين على القبول، ولحسن العمل بالظن عقلاً، ولأنّ راده تمسك في رده بالظن وإنما فر منه .

أقسام خبر الأحاد:

فما رواه فوق الاثنين فالمشهور المستفيض، أو الاثنان فالعزيز، أو الواحد فالغريب، فإن لم يوافق غيره فالفرد المطلق⁽⁵⁾ ويقل وجوده، وإلا فالفرد النسبي، فإن وافقه غيره فالمتابع، وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد، وتتبع الطرق لذلك الاعتبار.

مراتب الحديث:

والصحيح من الأحاد نقل عدل تامّ الضبط متصل السند غير مُعَلّ، وعند من يقبل المرسل⁽⁶⁾ نقل عدل غير مغفّل بصيغة الجرم ((مثل قال النبي صلى الله عليه وسلم))⁽⁷⁾ دون صيغة التمرّض ((روي))، والبلاغ ((بلغنا))⁽⁸⁾. ويتفاوت الصحيح بتفاوت صفاته، ومن ثمّ قدّم البخاري ومسلم ثم البخاري ثم مسلم ثم شرطهما عملاً بالغالب عند الجهل، فإن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن. وأدلة قبول الأحاد تشملها، وإن انفرد عند الأصوليين خلافاً للبخاري، وإن توبع، وبكثرة طرقه يصحّ اجتهاداً أي يصير صحيحاً عند المجتهد⁽⁹⁾.

فإن وُصف الحديث بالصحة والحسن معاً فأقول: أحدها باعتبار إسنادين، والثانية باعتبار اللغة والعرف وغير ذلك. وإن وصف بالغرابة والحسن؛ فباعتبار انقسام رجال الإسناد مثل أن يكون إسناد الحديث إلى أحد الحفاظ حسناً عن⁽¹⁰⁾ غير واحد أسنوده إليه لكن ذلك الحفاظ تفرد به فهو عنه حسن غير غريب، ومنه إلى فوق صحيح غريب.

⁽⁶²⁾ جاء في هامش النسخة "ب" و"ج": كحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فإن طرقه مائة وخمسون طريقاً لكن لا يعرف ذلك من حفاظ الحديث إلا في الأفراد، ولا يشترط عدالة المخبر فيما يعلم بالقرائن اه. قال الترمذي «هذا حديث حسن غريب» كتاب الدعوات. باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه. دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان . 1998م. (3713)، وقد روى هذا الحديث ابن ماجه في سننه. فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه . دار الرسالة العالمية. الطبعة الأولى. 2009م. (121) والحاكم في مستدركه. كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم. دار المعرفة . بيروت . لبنان. (نت). (4605) (4627) (5639) (6329) وغيرهم. قال الزيلعي: "وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف؟ كحديث: الطير، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث: من كنت مولاه، فعلي مولاه، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً، وإنما ترجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجا بهم من الطرفين" نصب الرأية لأحاديث الهداية. تحقيق محمد عوامة. دار القبلة بجهة. المملكة العربية السعودية. ومؤسسة علوم القرآن بدمشق. الطبعة الأولى. 1418هـ/ 1997م. 360/1.

⁽⁶³⁾ في النسخة "ج"

⁽⁶⁴⁾ في النسختين "ب" و"ج".

⁽⁶⁵⁾ في النسخة "ج".

⁽⁵⁾ جاء في هامش النسخة "ج" (فهو حديث من رواية واحد عن واحد).

⁽⁶⁾ في النسخة "ب" المراسيل .

⁽⁷⁾ في النسختين "ب" و"ج".

⁽⁸⁾ في النسختين "ب" و"ج".

⁽⁹⁾ جاء في هامش النسخة "ب" (من المجتهد لا لذاته).

⁽¹⁰⁾ جاء في النسخة "ب" (من).

وزيادات رُواتهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق، أو معلّة، فإن خولف فالراجح المحفوظ، والمرجوح الشاذ، ومع الضعف الراجح المعروف، ومقابله المنكر⁽¹⁾، والمساوي فيهما المضطرب ثم المقبول، إن سلم لمعارضة فالمحكم⁽²⁾، وإن عورض وأمكن الجمع فمختلف الحديث، وإن لم يمكن وعلم التاريخ فالناسخ والمنسوخ، وإلا فالترجيح ثم الوقف⁽³⁾.

والمردود قد يكون معلوماً كذبه بالقرائن ضرورة، وقد وهم من أدخل فيه نقل ما تمس إليه الحاجة آحاداً كمس الذكر، لأن العادة لو اقتضت التواتر فيه لوجب فيما ادعوه أن يتواتر، وقد يكون معلوماً كذبه بالاستدلال بعدم عمل⁽⁴⁾ المعصوم به ما لم يمكن منسوخاً أو مباحاً وفيه خلاف كما مرّ في مقابله.

وقد يُرد لسقوط راوٍ (أو أكثر من ذلك)⁽⁵⁾ من مبادئ سند المصنف وهو المعلق، أو من آخره وهو المرسل⁽⁶⁾ وما بينهما إن كان اثنين فصاعداً مع التوالي مُعْضَل، وإلا فمنقطع ومدرك واضح عدم التلاقي، ومعرفة ثمرة تاريخ الوفيات، ومدرك خفيّ العنينة من المدّلس، وقال: ورواية المتعاصرين بعضهم من بعض من غير لقاء، ولذلك اشترط البخاري تحقق اللقاء، واكتفى مسلم بعدم العلم بانتفائه.

الحديث المرسل والخلاف في حكمه:

واختلفوا في قبول المرسل وأنواعه مع⁽⁷⁾ الجزم من الثقة وعدم القدح فيه من ثقة آخر، ولقابليه⁽⁸⁾ أدلة:

الأول: إجماع الصحابة، والخصم لا ينازع في قبوله⁽⁹⁾، ويُمتنع القياس عليه بإبداء الفارق وهو غلبة الديانة، وورود الثناء عليهم، وهو صحيح [واضح]⁽¹⁰⁾.

الثاني: إجماع التابعين، ومنع المخالف صحته؛ لأنه سكوتي، ولأن المسألة ظنيّة لا يجب التّكثير فيها فلا تُعلم موافقة السّاكيت بوجه، والإجماع المدعى هنا سكوتي قطعاً، ولثبوت الخلاف فيه عن بعضهم كمحمد بن سيرين والزهري، ولأنه خاص بالتابعين ولا يصح قياس غيرهم عليهم لوجود الفارق كالصحابه وقد ذكر (ص) بالله⁽¹¹⁾ [المنصور بالله عليه السلام]⁽¹²⁾ أنه لا يسأل عن عدالة ثلاثة قرون وأنّ ذلك معلوم لأهل الفقه، لا يقال يقاس عليهم من هو مثلهم في العدالة؛ لأنّ القصد ظلُّ عدالة الوسائط الساقطة.

قالوا الإرسال المجزوم بمنزلة التعديل المطلق، وقد قال الجويني والباقلاني أنه يُجزم⁽¹³⁾ في مواضع الخلاف على العالم؛ لأنه تدليس.

والجواب من وجوه:

(1) في النسختين "ب" و"ج" فائدة: قد يطلق المنكر على ما يجب كتمه، ما لا تحتل العقول وإن كان صحيحاً؛ وفي ذلك ما رواه أبو الطفيل عن علي: (لا تحدثوا الناس بما لا تحتمله عقولهم أتحبون أن يكذب الله ورسوله)، ونهى عن رواية الحديث المنكر الذي على هذه الصفة.

(2) الكلام هنا عن نوع جديد، ولذلك أثبتنا الفاصلة والمعنى: "وإن سلم لمعارضة فالمحكم".

(3) جاء في النسخة "ب" التوقف.

(4) جاء في النسخة "ب" علم.

(5) في النسخة "أ" فقط.

(6) جاء في هامش النسخة "ب": قال في شرح النخبة الفرق بين المدلس والمرسل الخفي بأن التدليس يختصر عن روى عن عرف لقاءه إياه، وما عرف معاصرتة ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي.

(7) في النسخة "ج" من.

(8) جاء في النسخة "ب" بلفظ (لقابله).

(9) جاء هامش في النسخة "ب" (أي مرسل الصحابة).

(10) سقط في النسخة "ب".

(11) (ص): هو اختصار للمنصور بالله، والاختصار طريقة للناسخ في الغالب.

(12) جاء في النسخة "ب".

(13) في هامش النسخة "ب" (أي الجزم)، وفي العبارة تصحيف، والصحيح: (ويحرم) بالراء المهملة.

1. أنه مخبرٌ عن اعتقاده، لا عن الأمة ولذا لم تُحل حكاية الإجماع.
 2. أنه قد لا يُعلم الخلاف.
 3. أن تحريمه [أي الإرسال]⁽¹⁾ عليه ظني فيجوز أن يخالف⁽²⁾.
 4. أنه يلزم مثل ذلك في جميع مواضع الخلاف كالرواية بالمعنى والفتوى.
 5. أنه يلزم أن لا يقبل إلا مُرسل العالم، والحقُّ أن عادة العلماء والثققات قد اختلفت في ذلك بالتجربة، فتكون العادة متبعة في ذلك دون مُجرد الاحتمال من غير عادة؛ لأنه لا يحصل به ظنٌّ مع العلم باختلافهم في ذلك، والله تعالى أعلم⁽³⁾.
- الثالث:** تناول أدلة قبول الأحاد للمرسل وأجيب بالمنع في السمعيات، وأما العقلي⁽⁴⁾ فمن اعتقد صحته لزمه قبول ما أفاد الظن من المراسيل، والظاهر أن ما أفاد الظن أوجب العمل؛ ولذلك أجمعوا على قبول مراسيل الصحابة [رضي الله عنهم]⁽⁵⁾، وقال الجمهور بصحة تعاليق البخاري ومسلم المجزوم بها، وكأنَّ من أوجب⁽⁶⁾ الإسناد يرى وجوب طلب الظن الأقوى، ومن قبل المرسل⁽⁷⁾ يكتفي بمجرد الظنِّ، وهذا يقوى عند حصول الظنِّ.
- الرابع:** حمل الراوي على السلامة يوجب قبول مرسله؛ ونكتة الجواب أنَّ طريق المرسل إلى اعتقاد [اعتقاده] صحة ما أرسله ظنيُّ اجتهاديُّ، والتقليد في الاجتهادات مُحَرَّم على المجتهدين إلا عند الضرورة كالجرح والتعديل، وإنما وجب قبول الخبر؛ لأنه لا اجتهاد للثقة فيه ولذلك يترك الاجتهاد للخبر.
- وقد عَلِمْتُ من هذا الجواب حجَّة من أوجب الإسنادَ ولهم⁽⁸⁾ أيضاً أن قبوله مطلقاً يستلزم قبول مرسل من يقبل المجاهيل، وسائر المختلف فيهم.

تنبيه: ومن يقبل المجاهيل كثيراً ما يتركون البحث عنهم وفيهم مجاريح قد عرف⁽⁹⁾ أهل البحث جرحهم؛ لأنَّ أهل العدالة معاريف غالباً، فيدخل حديث المجاريح على قابل المجاهيل وحديث الجميع⁽¹⁰⁾ على قابل المراسيل.

وقد يُسند بعض الأئمة مُحيلاً للغير على النظر في الإسناد، فيذهب بعض أتباعه أو غيرهم إلى أنَّ روايته عمَّن أسند الحديث إليهم تقتضي صحة الحديث عنده وتعديله لرجال إسناده، فيحذف الإسناد اختصاراً أو⁽¹¹⁾ يرسل الحديث بصيغة الجزم، وهو مذهب بعض أصحاب (ش)⁽¹²⁾ [الشافعي]⁽¹³⁾، أعني أنَّ الرواية عن الرجل تقتضي تعديله، وعليه عمل بعض مصنفِي الزيدية، وهو مذهب ضعيف جداً لما عَلِم من رواية الثقات عن الضعفاء.

(1) في هامش النسخة "ب".

(2) جاء في النسخة "ب" (أن يخالفه).

(3) جاء في النسخة "ب" (والله أعلم).

(4) في النسخة "ج" العقلية.

(5) في النسخة "ب".

(6) جاء في النسخة "ب" (يوجب).

(7) جاء في النسخة "ب" (المراسيل).

(8) جاء في هامش النسخة "ب" (أي أوجب الإسناد).

(9) جاء في النسخة "ب" (علم).

(10) جاء في النسخة "ب" (أي المجاهيل والمجاريح).

(11) جاء في النسخة "ج" (و).

(12) (ش) في النسخة "أ" اختصاراً للشافعي.

(13) في النسخة "ب".

فائدة: اعلم أنّ⁽¹⁾ من قبل المرسل⁽²⁾ لا يقول بسقوط البحث عن السند؛ لأنه يجب البحث عن السند عند التعارض على كلا المذهبين.

أقسام الحديث المرذود:

وقد يُردّ الحديث لطعنٍ بكذب الراوي في عين ما روى بإقراره، أو بالقرائن عمداً وهو الموضوع؛ وقد يطلق على غير العمد أو تحمته [بالكذب]⁽³⁾ وهو المتروك، أو لفحش غلطه، أو غفلته⁽⁴⁾ مع أنه حافظ لو لم يغفل عنه، وهو المنكر على رأي، أو لوهمه مع ثقته، فإن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلّ؛ وهو جنس يدخل تحته الشاذ والمنكر والمضطرب، ويشبهه ما تردّه الحنفية بعدم شهرته مع مسيس الحاجة إليه لكنّه صار كالمعلّ من غير بحث.

ووجه المسألة: أنّ ظنّ صدق الراوي الثقة إن كان أقوى عمل عليه، وهو الغالب، وإن كان أضعف أُعلّ بفساد رجحان الصحة، فهي العلة في الموضوعين وهذا نادر، [و]⁽⁵⁾ لكنه غير مقطوع بامتناعه.

وقد يُردّ الحديث بالمخالفة فإن كانت بتغيّر السياق، مثل أن يذكر رجلاً لم يُذكر في الإسناد في موضع رجلٍ أسقطه من أهل الإسناد؛ إمّا لأنه عرض ذكر الرجل المذكور بدلاً من⁽⁶⁾ الساقط في طرفٍ من الحديث، أو في حديث اشترك جماعة في روايته في الجملة وتفرد كلٌّ منهم بأمْر، أو يكون بينهم اختلاف فيمن روي عنه أو نحو ذلك فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن، أو بتقديم وتأخير فالمقلوب، أو بزيادة راوٍ فالزيد في متصل المسانيد، أو بتغيير حروف مع بقاء السياق فالمصحّف والمحرف⁽⁷⁾، والنقص المعيّر للمعنى حرام، والرواية بالمرادف لعالمٍ [إلا لعالمٍ بما يُحيل⁽⁸⁾ المعاني؛ فإن خفي المعنى احتيج إلى بيانه ويسمى شرح الغريب وبيان المشكل والغريب.

وقد يُردّ بالجهالة ولها أسباب منها:

1. أن تكثر نعوتُ الراوي فيُذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا⁽⁹⁾ فيه الموضّح.

2. أو يكون مقلاً، فلا يكثر الأخذُ عنه؛ وفيه الوُحدانُ.

3. أو لا يسمّى اختصاراً؛ وفيه المبهات.⁽¹⁰⁾

ولا يقبل المبهّم ولو أجم بلفظ التّعديل على الأصح، لما مضى في المرسل من المنع من دخول التقليد في الأخبار في مواضع الاجتهاد وهذا منها؛ ولهذا ردّ بعضهم تعاليق الصحيح المجزومة وقيلها الأكثرون، فإن سُمّي المجهول وانفرد واحدٌ عنه فمجهول العين .
والحق عند الأصوليين أنه إذا وثقه ثقة الراوي أو غيره⁽¹⁾ قُبِلَ خلافاً لأكثر المحدثين؛ والقول قولُ الأصوليين.⁽²⁾

(1) جاء في النسخة "ب" (اعلم أنه).

(2) جاء في النسخة "ب" (المراسيل).

(3) في النسخة "ب".

(4) جاء في حاشية "ج": "إن لم يغفل مع أنه حافظاً لو لم يغفل عنه.

(5) في النسخة "ب".

(6) في النسخة "ج" (عن).

(7) جاء في هامش النسخة "ب" (في النقل).

(8) في النسخة "ج" توضيح: أي يبعد، والظاهر أن هناك سقط في العبارة، وأن أصلها: "والرواية بالمرادف لعالمٍ [إلا لعالمٍ] بما لا يُحيل المعاني".

(9) جاء في النسخة "ج" وقد صنف الخطيب وابن بشكوال وابن طاهر في المبهات.

(10) جاء في هامش النسخة "ب" (وقد صنف الخطيب وابن بشكوال وابن طاهر وغيرهم في المبهات).

ووجه قول المحدثين أنه ينتزل منزلة التوثيق المبهم إذا كان اسم الرجل و⁽³⁾ عينه لم يثبت إلا من جهة من وثقه؛ فكأنه قال: حدثني الثقة، وكأنه لو اشتهر لأمكن القدح فيه كالمبهم.

والجواب: أن الضرورة إذا ألجأت إلى التقليد جاز بناء الاجتهاد عليه كالتقليد في توثيق المعين وجرجه، فإن أوجبوا طلب الظن الأقوى فذلك مما لم يثبت عليه دليل⁽⁴⁾، وقد قبل عليّ - عليه السلام - حديث من أئمه بعد أن استحلفه.

والحق أن مراتب القوة في الظن غير منحصرة⁽⁵⁾؛ فلا يتحقق قدر الظن الأقوى وحينئذٍ يجب الرجوع إلى مطلق الظن إلا عند التعارض فيعمل بمجرد الرجحان، وإن قاسوه على الشهادة فمردودٌ بوجود الفارق ((وهو قيام الدليل بشاهدين))⁽⁶⁾.

وإن روى عن المجهول اثنان فصاعداً ولم يؤثّق فمجهول الحال وهو المستور، وقد يُردُّ المسلم بارتكاب الكبائر تصريحاً وهو إجماع⁽⁷⁾، وشدّ من قبل الصدوق منهم، ويُردُّ بكون مساوئه أكثر من محاسنه وإن اجتنب الكبائر.

وقد يُردُّ الراوي بالبدعة⁽⁸⁾؛ وهي إما بمكفر فلا يقبله الجمهور، أو بمفسق فيقبل من لم يكن داعيةً [إلى مذهبه]⁽⁹⁾ في الأصح، ويُردُّ الداعية عند المحدثين، والقوي في الدليل قبوله إلا فيما يقوي بدعته⁽¹⁰⁾ وتقوم القرائن بثمته، ولا يتابع، وقد ادّعى جماعة جلة الإجماع على قبول المتأولين مطلقاً، وهو مذهب جمهور أهل البيت - عليهم السلام -.

حجّة من ردّهم التهمة بالبدعة، وحجّة من قبلهم ظنّ الصدق مع عدم المانع منه، ورواية الثقات لإجماع على ذلك منهم القاضي زيد في شرحه، والإمام المنصور بالله عليهم السلام في "المهذب" و"الصنفة"، والإمام يحيى بن حمزة في "الانتصار"، وعبدالله بن زيد في "الدرر المنظومة"، وأبو الحسين في "المعتمد"، والشيخ الحسن الرضا في كتابه، وحفيده أحمد في "الجوهرة"، والحاكم في "شرح العيون"، وما يلزم من ردّهم من تعطيل علم⁽¹¹⁾ الحديث [والأثر]⁽¹²⁾ كما يعلم ذلك من بحث عن رجال الصحيحين مع بلوغ الجهد في تنقية رواتهما، وقد أوضحت ذلك في "العواصم" و"علوم الحديث".

وقد يُردُّ بسوء الحفظ، فإن كان لازماً فالضعيف؛ واشترط الأصوليون⁽¹³⁾ أن يكون خطؤه في الرواية أكثر من صوابه أو مساوياً؛ للقطع بتجويز الخطأ على الثقات و تعين العمل بالراجح، وقال المحدثون متى⁽¹⁴⁾ كثر خطؤه لم يُحتجَّ به وإن كان صوابه أكثر؛ إما لعدم حصول

(1) جاء في النسخة "ب": (أنه إذا كان ثقة وثقة الراوي أو غيره قبل...).

(2) في النسخة "ج" إذا كان موافق المذهبيين.

(3) جاء في النسخة "ب" (أو).

(4) جاء في النسخة "ج" "بل ثبت وهو قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ التغابن: 16.

(5) جاء في النسخة "ب": (غير محصورة).

(6) في النسخة "ج".

(7) جاء في النسخة "ب": (اتفاق).

(8) جاء في هامش النسخة "ب" (قوله: وقد يردُّ الراوي بالبدعة، قلت أي الناسخ: الظاهر أن هذا مخصوص بما لا يقوي البدعة، وإلا ارتفع ظن الصدق ففي دعوى الإجماع على الإطلاق نظر ظاهر مع أن نصوصهم تأباه، فالتحقيق ما ذكرناه كيف وقد قال أبو علي وأبو هاشم: أن البدعة إذا كانت تكفر لم يقبل صاحبها مطلقاً، وادعى القاضي عبد الجبار الإجماع على ذلك، وهو مروى عن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، والمؤيد بالله أحمد بن الحسيني الهاروني وغيرهما. أقسام الاحتراس للقاضي إسحاق العيدي من ديباجة الأساس).

(9) في النسخة "ب".

(10) جاء في النسخة "ب": (إلا فيما تقوى به بدعته).

(11) جاء في النسخة "ب": (علوم الحديث).

(12) في النسخة "ب".

(13) جاء في النسخة "ب": (واشترط الأصوليين).

(14) جاء في النسخة "ب": (من كثر..).

الظن المطلق وهذا قوي⁽¹⁾، أو لأنهم لا يتمسكون من الظنون إلا بما ثبت عندهم من الإجماع عليه، وهذا يلزم من لم يتمسك بالعقل، وإما لعدم حصول الظن الأقوى؛ وفيه نظر كما تقدم في المرسل. ومنهم من يعرف حديث الضعيف بالشاذ، وإن كان طارئاً (أي الخطأ)⁽²⁾ فالمختلط، ومتى تويع سيء الحفظ والمستور والمرسل والمدلس بمعتبر صار حديثهم حسناً بالمجموع [لا لذاته]⁽³⁾.

أنواع الحديث المسند وأحوال الإسناد:

ثم الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً، أو حكماً من قوله أو فعله أو تقريره فهو المرفوع، أو إلى الصحابة [الصحابي]⁽⁴⁾ كذلك فهو الموقوف.

والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام، وفي اشتراط طول الملازمة خلاف، ولو تخللت ردة في الأصح، أو إلى التابعي كذلك فهو المقطوع، ومن دون التابعين فيه مثله [أي المقطوع]⁽⁵⁾ ويقال للأخيرين الأثر. والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال، فإن قلَّ عدده؛ فإما أن يكون إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو العلو المطلق، أو إلى إمام ذي صفة عليّة كشعبة فهو العلو النسبي، وفيه الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنّفين من غير طريقه. والبدل وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك [أي من غير طريقه]⁽⁶⁾.

والمساواة وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنّفين.

والمصافحة وهي الاستواء ((أي عدد الإسناد))⁽⁷⁾ مع تلميذ ذلك المصنّف.

ويقابل العلو بأقسامه التزول، فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السنن وفي اللقاء فهو الأقران، وإن روى كل واحد منها عن الآخر فالمدبّج، وإن روى عنّونه دونه فالأكابر عن الأصاغر.

ومنه⁽⁸⁾ الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة ((أي كثير))⁽⁹⁾، ومنه ما روى⁽¹⁰⁾ عن أبيه عن جدّه، وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق.

وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميّزاً فباختصاصه بأحدهما تبيين المهمل، وإن جحد الشيخ مرويه جزماً رُدُّ أو احتمالاً قُبِل في الأصح، وفيه من حدّث ونسي، وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات فهو المسلسل.

صيغ الأداء:

(1) جاء في النسخة "ب": (وهو أقوى) .

(2) في النسخة "ب" .

(3) في النسخة "ب" .

(4) في النسخة "ب" .

(5) في النسخة "ب" .

(6) في النسخة "ب" .

(7) في النسخة "ج" .

(8) جاء في النسخة "ب" (منهم)

(9) في النسخة "ج" .

(10) جاء في النسخة "ب" (من) .

وصيغ الأداء: سمعت وحدثني ثم أخبرني وقرأت عليه ثم قرئ عليه وأنا أسمع ثم أنبأني ثم ناولني ثم شافهني - أي قال سمعنا وحدثنا- (باعتبار اللفظ لا باعتبار الرتبة وهما سمعت وحدثني))⁽¹⁾ ، ثم كتب إلي ثم عن ونحوها⁽²⁾ .
 فالأولان⁽³⁾ لمن سَمِع وحده من لفظ الشيخ، فإن جَمَعَ أي قال سمعنا وحدثنا فمع غيره، وأولها أصرحها وأرفعها (كروى)⁽⁴⁾ في الإملاء .
 والثالث ((أخبرني))⁽⁵⁾ والرابع ((قرأت))⁽⁶⁾ ، [أخبرني وقرأت]⁽⁷⁾ لمن قرأ بنفسه، فإن جَمَعَ فهو كالحامس.
 والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عُرف المتأخرين فهي⁽⁸⁾ الإجازة كعن.
 والمتأخّر من بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة، وبذلك يُعرّف المتقدّم⁽⁹⁾ .
 وعنونة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلّس، وقيل يشترط ثبوت لقاءهما ولو مرّة وهو اختيار البخاري.
 وروايته عمّن عاصره من غير تلاق أو من غير سماع هو التدليس.

طرق التحمل:

وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها، والمكاتبه في الإجازة المكتوب بها.
 واشترطوا في المناولة اقتراثها بالإذن بالرّواية وهي أرفع أنواع الإجازة، وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة⁽¹⁰⁾ .
 ولا عبرة بالإجازة العامّة وللمجهول والمعدوم على الأصح في جميع ذلك، وفيها خلاف.
 والحجة على الإجازة إرساله صلى الله عليه وسلّم بكتبه إلى البلدان القاصية، وهي الحجة على الوجادة مع دعوى الإجماع في الوجادة، ثم الرواية⁽¹¹⁾ .

أسماء الرواة:

إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق، وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت لفظاً فهو المؤتلف والمختلف، وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه، وكذا إن⁽¹²⁾ كان ذلك الاتفاق في اسم واسم أب، والاختلاف في النسبة.

ويتركب منه ومما قبله أنواع منها: أن يحصل الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين، أو بالتقديم والتأخير ونحو ذلك.

(1) في النسخة "ج".

(2) جاء في هامش النسخة "ب" (يعني باعتبار اللفظ لا باعتبار الزمن).

(3) جاء في هامش النسخة ب : " وهي سمعت وحدثني " .

(4) في النسخة "ب" .

(5) في النسخة "ج".

(6) في النسخة "ج".

(7) في النسخة " أ " فقط .

(8) جاء في النسختين "ب" و"ج" (فهو) .

(9) جاء في هامش النسخة "ب" (أي بأنه كان قبل) .

(10) جاء في هامش النسخة "ب" (كإذني لك أن تروي على ما رأيته مكتوباً بخطي) .

(11) جاء في النسخة "ب" (الرواة) .

(12) جاء في النسخة "ب" (وكذلك إذا) .

خاتمة: ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم، ووفياتهم، وبلدانهم، وأحوالهم تجريحاً وتعديلاً.

مراتب الجرح والتعديل:

ومراتب الجرح خمس:

الأولى: الوصف بأفعل كأكذب الناس، وكذلك⁽¹⁾ إليه المنتهى في الكذب، وهو ركن الكذب ونحوه ثم دجال أو كذاب أو وضاع، أو ما يفيد هذا المعنى صريحاً.

الثانية: متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب الحديث، متروك أو تركوه، لا يُعتبر به، ليس بالثقة، ليس بمأمون، لا ينبغي أن يُروى عنه، وكذلك⁽²⁾ من قال فيه البخاري فيه نظر أو سكتوا عنه.

الثالثة: فلان يردُّ حديثه، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرّة [أو ضعيف بمرّة]⁽³⁾ أو مطَّح الحديث وارم به، وليس بشيء، ولا شيء، ولا يساوي شيئاً ونحوه.

وكل أهل هذه المراتب الثلاث لا يحتج بهم، ولا يعتبر، ولا يستشهد، ولا يصح حديثهم وإن كثروا، ما لم يتواتر بخلاف من بعدهم.

الرابعة: ضعيف، منكر الحديث، ومضطربه، وإ⁽⁴⁾ضعفوه، لا يحتجُّ به، هذا عُرفهم إلا ابن معين فإذا قال ضعيف فليس بثقة، فلا يعتبر بحديث من قال ذلك فيه.

الخامسة: فيه مقال، أو فيه ضعف، و⁽⁵⁾ يُعرف ويُنكر، وليس بذاك، وليس بذاك⁽⁶⁾ القوي، وليس بالمتين (وليس بالقوي)⁽⁷⁾، وليس بحجة، أو بعمدة، أو بالمرضي، أو للضعف ما هو، أو فيه خلاف، أو طعنوا فيه، أو مطعون فيه، أو سيء الحفظ، أو لين، أو تكلموا فيه، ونحو ذلك.

وأهل الرابعة والخامسة إذا اجتمعوا حَسُن حديثهم، أو صحَّ اجتهاداً، وعند أهل الأصول يجب العمل بحديث أحدهم ما لم يُعرف⁽⁸⁾ أن خطأ أكثر من صوابه، قيل أو مثله.

مراتب التعديل أربع:

الأولى: ذكر أفعل كأصدق الناس، وأوثقهم، وتكرير اللفظ كثرة ثقة ((أو ثقة))⁽⁹⁾ ثبت⁽¹⁰⁾، أو ثبت حجة، أو حافظ متقن، ونحوها⁽¹¹⁾.

الثانية: ثقة حافظ حجة متقن، وكذا قولهم في العدل حافظ أو ضابط.

الثالثة: لا بأس به صدوق، مأمون خيار إلا ابن معين؛ فقوله لا بأس به للتوثيق.

(1) جاء في النسخة "ب" (وكذا) .

(2) جاء في النسخة "ب" (وكذا) .

(3) هذه الزيادة في النسخة "ب".

(4) جاء في النسخة "ج": (أراه ضعفوه).

(5) جاء في النسخة "ب" (أو) .

(6) جاء في النسخة "ب" (بذلك) .

(7) سقط في النسخة "أ" (ليس بالقوي) .

(8) جاء في النسخة "ب" (يعلم) .

(9) في النسخة "ج".

(10) جاء في النسخة "ب" (أو ثقة ثبت أو ثبت حجة).

(11) سقط في النسخة "ب" (ثبت، أو ثبت حجة، أو حافظ متقن، ونحوها الثانية).

الرابعة: محلُّه الصدق رِوَاؤه، إلى الصدق ماهو، أو شيخ، أو وسط، أو صالح، أو مقارب، أو جيّد الحديث، أو حسن الحديث، أو ضوئليح، أو صدوق إن شاء الله تعالى، أو أرجو أنه لا بأس به، ويُكتب حديثه، ويُنظر فيه.

وأهل الثالثة والرابعة هنا هم أهل الرابعة والخامسة في مراتب الجرح، وتقبل التزكية من عارفٍ بأسبابهما، ولو من واحدٍ على الأصح والجرح مقدم على التعديل إن وقع (1) مبيّناً، فإن خلا عن تعديلٍ قبل مجملاً على المختار.

الكفى والأسماء:

ومعرفة (2) كُنى المسمّين وأسماء المكنّين، ومن اسمه كنيته، ومن كثرت كناه، أو نُعوتها، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو العكس، أو كنيته كنية زوجته ((مثل أبي سلمة وأم سلمة الصحابييين)) (3)، ومن نُسب إلى غير أبيه، أو إلى غير من يسبق الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسم شيخه وشيخه، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه، ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة.

الألقاب والأنساب:

وكذا الألقاب والأنساب، وتقع إلى القبائل والأوطان بلاداً أو ضياعاً وسككاً ومجاورة، وإلى الصنائع والحرف، ويقع فيها الاشتباه والاتفاق كالأسماء، وقد تقع ألقاباً، ومعرفة سبب ذلك.

أنواع أخرى:

ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرّق أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات، ومعرفة آداب الشيخ والطالب، ووقت سنّ التحمل والأداء (4)، وصفة الضبط بالحفظ والكتاب، وصفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه واستماعه، والرحلة فيه، وتصنيفه على المسانيد (5)، أو الأبواب أو الشيوخ أو العلل أو الأطراف، ومعرفة سبب الحديث؛ وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا (6) في غالب هذه الأنواع، وهي نقل محض ظاهره التعريف مستغني عن التمثيل، وحصرتها متعسر فليراجع لها مبسوطاتها. والله الموفق والمهدي لا إله إلا هو والحمد لله ((رب العالمين)) (7) وحده وصلواته (8) على محمد وآله وصحبه.

(1) جاء في النسخة "ب" (إن صدر).

(2) في هامش النسخة "ب" وهامش النسخة "ج": (عطف على قوله ومن المهم معرفة صفات الرواة).

(3) في النسخة "ج" وهامش النسخة "ب".

(4) في النسخة "ج": (ومعرفة سنّ التحمل والأداء).

(5) على هامش النسخة "ب": (بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة، فإن شاء رتبته على سوابقهم، وإن شاء رتبته على حروف المعجم وهو أسهل .. أو يصنفه على الأبواب الفقهية أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه .. والأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن، فإن جمع الجميع فتبين علة التضعيف أو الشيوخ، أو تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف .. والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل .. أو يجمعه على الأطراف فيذكر طرق الحديث .. ويجمع أسانيدهم إما مستوعباً وإما مقيداً لكتب مخصوصة، ويوضح النخبة مع عبارتها).

(6) في النسخة "ب" (وصنف).

(7) في النسخة "ج".

(8) في النسخة "ج": (وصلى الله على محمد).

ثالثاً: الخاتمة

تم بحمد الله ومنته تحقيق مخطوطة "مختصر نخبة الفكر" والتعليق بما عن لنا، ونحن إذ نقدمه للقارئ الكريم نرجو من الله تعالى أن يجعل حفظنا منه الأجر والثواب، وأن يتجاوز عنا ما وقع فيه من خطأ وما جانبنا فيه الصواب. وحسبنا منه شرف التعامل مع عمل بديع من شيخ وعالم قدير، أتحفنا بعبارات غدت على إيجازها في غاية الجزالة، وتحريرات باتت على اختصارها في أعلى مستويات التقعيد والأصالة. وقد بذلنا فيه جهداً كبيراً عسى المولى أن يحفظه و يدخره لنا، وانتهى العمل عليه إلى عدد من النتائج والتوصيات يأتي ذكرها إزاء النقاط الآتية:

أولاً: نتائج البحث

- 1- تم التحقق من صحة نسبة مختصر نخبة الفكر إلى الإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، بالاستناد إلى النسخ الخطية والشواهد المتوفرة.
- 2- تميز ابن الوزير بإضافاته العلمية التي أثرت محتوى نخبة الفكر، حيث حرّر المباحث وأضاف فوائد جديدة ودقيقة لا توجد في غيره من المختصرات.
- 3- في هذا المختصر يذكر المصنف تحت كل نوع تعريفه ومراده، مع بيان أصحاب الأقوال إن وجد، مبيّناً الراجح منها بالدليل.
- 4- أثبت البحث أنّ مختصر نخبة الفكر يمثل مرجعاً مهماً في علم مصطلح الحديث، لما يحمله من منهجية مبتكرة تسهم في تسهيل تعلمه وتعليمه.
- 5- ذكر ابن الوزير في هذا المختصر أصول العلم وركائزه بعبارة واضحة، وقد ألمّ بعلم المصطلح بالإجمال.

ثانياً التوصيات:

- 1- يوصى بضرورة طباعة هذا التحقيق ونشره لإتاحة الكتاب أمام الباحثين وطلاب العلم في مجال علم مصطلح الحديث.
 - 2- ندعو إلى توجيه الجهود العلمية نحو تحقيق المزيد من المخطوطات المجهولة لإحياء التراث الإسلامي.
 - 3- إجراء دراسات مقارنة بين مختصر نخبة الفكر ومختصرات أخرى مشابهة، لبيان الفروق والأساليب المتبعة في علم الحديث.
 - 4- العمل على تسهيل النصوص المخطوطة وتقديمها بأسلوب يناسب الباحثين المعاصرين دون إخلال بمضمونها العلمي.
 - 5- دعوة الجامعات والمراكز البحثية لدعم مشاريع تحقيق التراث الإسلامي، وتحكميها وتوفير الموارد اللازمة للمحققين.
- والله المسؤول أن يبارك هذا العمل وينفعنا به يوم لقياه إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم